Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

18 et 19 Septembre 2010
18 و19 شتنبر 2010

بيان اليوم

اتفاقية شراكة تهم حفظ الذاكرة والأرشيف والتأهيل الثقافي للمناطق المشمولة بجبر الضرر الجماعي

أبرم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ووزارة الثقافة، مؤخرا بالرباط، اتفاقية شراكة وتعاون تهم مجالات حفظ الذاكرة والأرشيف والتاهيل الثقافي للمناطق المشمولة بجبر الضرر الجماعي.

وتندرج هذه الاتفاقية، التي وقعها وزير الثقافة بنسالم حميش ورئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أحمد حرزني، في إطار تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في شقها المتعلق بجبر الضرر الجماعي المنفذ بأقاليم فكيك والراشيدية وميدلت وزاكـورة وورزازات وتينغير وطانطان وأزيـلال والخميسات والحسيمة والناظور وخنيفرة والحـي المحمدي وعين السبع.

وستعمل وزارة الثقافة، بموجب هذه الاتفاقية، في حدود اختصاصاتها على حفظ الذاكرة والتاهيل الثقافي للمناطق المشمولة بجبر الضرر الجماعي، خاصة من خلال المساهمة في صيانة وحفظ الأرشيف الوطني من خلال عمليات الجرد والرقمنة والترميم وغيرها، ودعم الأنشطة الثقافية الإشعاعية المتعلقة بالتنوع الثقافي وحوار الحضارات وتشجيع الإبداع المحلي والنهوض بثقافة حقوق الإنسان.

كما ستسعى الـوزارة إلى المساهمة في دعم الأنشطة الثقافية المرتبطة بالتنمية البشرية، ومتابعة إصدار المراسيم التطبيقية المرتبطة بقانون الأرشيف والإحداث الفعلي لمؤسسة أرشيف المغرب وتكثيف الجهود المرتبطة بوضع استراتيجية وطنية لحفظ وصيانة الأرشيف.

وبخصوص الحفظ الإيجـابي لذاكرة المراكز السابقة للاعتقال السري، ستعمل الـوزارة أيضا على المساهمة في ترميم هذه المراكز وتحويلها إلى فضاءات لحفظ الذاكرة ومركبات ثقافية بتنسيق مع الفاعلين المحليين (قصبتا أكدز وتاكونيت بإقليم زاكورة، قصبات سكورة بإقليم ورزازات، قصبة قلعة مكونة بإقليم تنغير)، كما ستعمل على ترتيب المباني ذات الحمولة الرمزية وتصنيفها كتراث وطني (مراكز الاعتقال أكدز وسكورة وقلعة مكونة ودرب مولاي الشريف ومنزل عبد الكريم الخطابي..) مع المساهمة في عملية توثيق الذاكرة المحلية.

بنسالم حميش

ومن جانبه، يلتزم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، في حدود اختصاصاته، بالمساهمة في تطوير شراكات إضافية لدعم برامج التاهيل الثقافي للمناطق المشمولة بجبر الضرر الجماعي وترميم المراكز السابقة للاختفاء القسري، والعمل بتنسيق مع الـوزارة على تنظيم نـدوات وتظاهرات لنشر قيم ومبادئ حقوق الإنسان وبالخصوص الحقوق الثقافية، وتنظيم دورات تكوينية في مجال المقاربة الحقوقية والحقوق الثقافية لفائدة أطر الـوزارة وشركائها.

كما سيعمل على تيسير عملية التنسيق بين مختلف الفاعلين المحليين وجمع المعطيات والمعلومات وإعداد تقارير إجمالية وتركيبية عن

ستسعى الوزارة إلى المساهمة في دعم الأنشطة الثقافية المرتبطة بالتنمية البشرية, ومتابعة إصدار المراسيم التطبيقية المرتبطة بقانون الأرشيف

Revue de

بيان اليوم

ستشاري لحقوق
، بالمساهمة في
التأهيل الثقافي
لجماعي وترميم
والعمل بتنسيق
تظاهرات لنشر
صوص الحقوق
ي مجال المقاربة
دة أطر الوزارة

عملية التنسيق
جمع المعطيات
ية وتركيبية عن

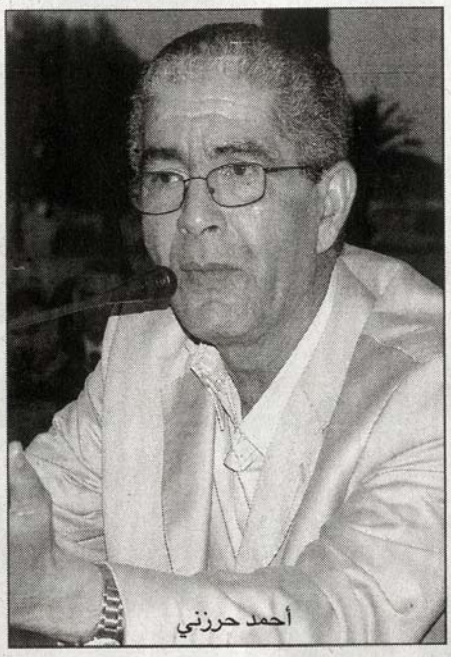

أحمد حرزني

تنفيذ برنامج الضرر الجماعي والمساهمة في ورش حفظ الذاكرة والأرشيف الوطني من خلال اتفاقية الشراكة التي تربطه بالاتحاد الأوروبي ووزارة المالية.)

وفي كلمة بالمناسبة، قال بنسالم حميش إن هذه الاتفاقية تعتبر ثمرة مشاورات دامت سنة بين المجلس والوزارة، وتجسد الإرادة القوية للوزارة للمساهمة في تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، منوها بالأشواط الهامة التي حققها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في مجال تأصيل وترسيخ حقوق الإنسان.

وأكد أن هذه الاتفاقية تؤسس لمرحلة جديدة من التعاون بين الطرفين في مجالات عدة، ولاسيما حفظ الذاكرة وجبر الضرر الجماعي والتأهيل الثقافي للمناطق المشمولة بجبر الضرر الجماعي والأرشيف، وتعتبر آلية ملموسة لمتابعة التقدم الذي تعرفه هذه الملفات بشكل جدي وعملي.

ومن جهته، شدد أحمد حرزني على أهمية الاتفاقية الموقعة، مؤكدا أن وزارة الثقافة طرف لا يمكن الاستغناء عنه في مجال حفظ الذاكرة.

كما توقف عند مجمل بنود الاتفاقية، مركزا على الخصوص على مسألة الأرشيف التي قال إنها «تأتي في المقدمة، لأنه لا مستقبل للفرد أو الجماعة بدون معرفة الماضي»، مشيرا إلى أن لجنة للمتابعة ستسهر على تنفيذ هذه الاتفاقية والوقوف على ما تم تحقيقه في المجالات التي تشملها.

حضر حفل التوقيع على اتفاقية الشراكة هاته، على الخصوص، ادريس اليازمي رئيس مجلس الجالية المغربية بالخارج والمحجوب الهيبة الأمين العام للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

وتجدر الإشارة إلى أن برنامج جبر الضرر الجماعي، الذي انطلق سنة 2007، ينفذ في إطار متابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة من خلال اعتماد منهجية تستهدف ضمان جبر الأضرار الجماعية للمناطق التي تضررت جراء حدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بها في الماضي، تحقيقا للمصالحة ودعما لاستعادة الثقة في الدولة ومؤسساتها.

ويسعى برنامج جبر الضرر الجماعي إلى إنجاز مجموعة من المشاريع تهدف إلى المساهمة في تنمية المناطق المعنية والحفظ الإيجابي للذاكرة. كما تهدف إلى ترسيخ روح جبر الضرر الجماعي وتحقيق الحكامة المحلية عبر دعم وتقوية قدرات الفاعلين المحليين.

وتتمحور المشاريع المنجزة في إطار برنامج جبر الضرر الجماعي حول أربعة محاور رئيسية هي: دعم قدرات الفاعلين المحليين، والحفظ الإيجابي للذاكرة، وتحسين شروط عيش السكان (تحسين الخدمات، فك العزلة، تطوير مداخيل بديلة، حماية البيئة) والنهوض بأوضاع النساء والأطفال.

Revue de Presse

JEUNE AFRIQUE

Du 19 au 25 09 10

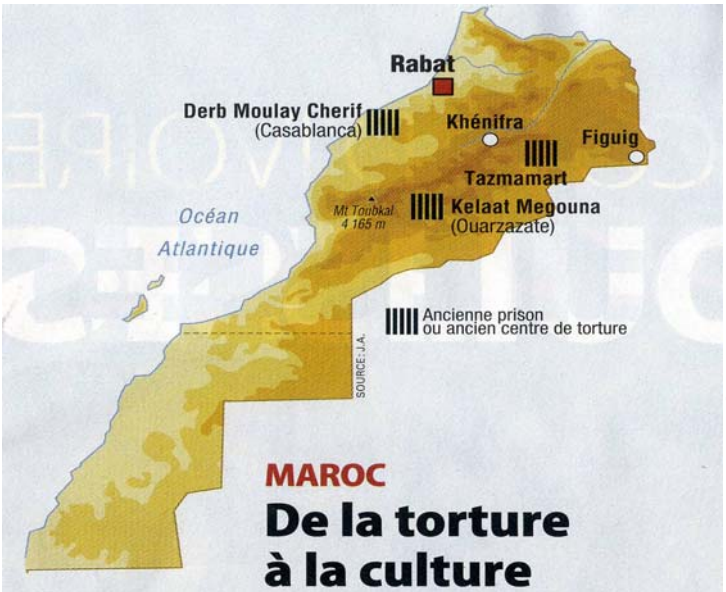

MAROC

De la torture à la culture

TAZMAMART, AGDZ, DERB MOULAY CHERIF... Pour les Marocains, les noms de ces prisons secrètes ou de ces centres de torture font partie des funestes souvenirs des années de plomb. Bientôt, ils seront transformés en « espaces de préservation et de réhabilitation de la mémoire », comme le stipule la convention de partenariat signée, le 15 septembre, entre le ministère de la Culture et le Conseil consultatif des droits de l'homme (CCDH).

Le ministère suit ainsi l'une des principales recommandations de l'Instance Équité et Réconciliation (IER), mise en place par Mohammed VI en 2004 pour dénoncer les atteintes aux droits de l'homme perpétrées durant le règne de son père, Hassan II (1961-1999). Les membres de l'instance avaient insisté sur la nécessité de créer des lieux de culture et de mémoire afin de réconcilier les Marocains avec leur passé. En 2009, l'Union européenne a fait don de 5 millions d'euros au Maroc pour encourager ces programmes.

« Si nous avons mis du temps à concrétiser les recommandations de l'IER, c'est parce qu'il fallait définir des projets culturels originaux et adaptés à l'histoire de chaque lieu », explique Bachir Znagui, conseiller au ministère. Les différents sites ont été hiérarchisés selon leur intérêt historique et architectural. Les centres de détention secrets les plus célèbres, comme la casbah de Sekkoura, à Ouarzazate, Kelaat Megouna et Agdz, qui en sont proches, ou Derb Moulay Cherif, à Casablanca, seront classés au patrimoine national, restaurés et sans doute transformés en musées.

« Nous travaillerons avec des historiens pour rappeler les différents usages de ces lieux, qui ont souvent été de simples casernes avant de devenir des centres de torture », ajoute Znagui. D'autres sites, de moindre intérêt, seront également réhabilités puis préservés. « Dans les régions isolées de Figuig ou de Khénifra [dans l'est et le nord du pays, NDLR], les gens se sont sentis délaissés et sanctionnés par le pouvoir. Il est important de rétablir la justice, notamment à travers la création de lieux culturels. » ■

LEÏLA SLIMANI

Revue de Presse de l'Homme